

النمو الاقتصادي، التدهور البيئي وتبلور نظرية التنمية المستدامة

Economic Growth , Environmental Degradation And The Crystallization Of The Theory Of Sustainable Development

أ. قنادزة جميلة

د. يعقوب محمد

جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر
guenadzadjamila@gmail.comجامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر
Mohyagoub2000@gmail.com

تاريخ القبول: 2017/11/10

تاريخ الاستلام: 2017/08/10

الملخص:

في سياق عمليات التنمية تزايد الاهتمام العالمي منذ السبعينيات من القرن الماضي بنقطتين هامتين؛ الأولى تتعلق بتزايد أعداد الفقراء على مستوى العالم وذلك على الرغم من تزايد معدلات النمو، أما الثانية فتتعلق بالتعارض بين النمو الاقتصادي والأوضاع البيئية، فقد تفاقم الآثار السلبية الناجمة عن مشروعات التنمية مما أدى إلى تزايد حدة التدهور البيئي. وعلى الرغم من اعتبار البعض أن ذلك يعتبر ثمن التقدم إلا أنه استوجب الحرص على حماية البيئة ووضع معايير وخطط عملية لهذا الغرض، وقد ترتب على ما سبق الدعوة إلى وجود أنماط بديلة للتنمية تكفل الجمع بين الخطط الإنمائية من ناحية، وتحسين أحوال الفقراء وحماية البيئة من ناحية أخرى من خلال تحقيق التنمية المستدامة والتي تربط ما بين البيئة والتنمية.

الكلمات المفتاحية: تدهور بيئي، تلوث، تنمية مستدامة، مشكلات بيئية، نمو اقتصادي.

Abstract :

In the context of the development processes, global interest had been grown since the seventies of the last century by tow important points: the first point relates to the increasing numbers of poor people over the world in spite of the increase in growth rates, while the second relates to the incompatibility between economic growth and environmental conditions. The negative effectsof development projects has become worse which led to heightened environmental degradation. Although some people regarded that as the price of progress, it necessitated to be careful about the protection of the environment and making standards and plans for that reason. As a result of what is previously said, there must be the existence of alternative patterns of development to guarantee the combination of development plans on the one hand, and improve the conditions of the poor people and the protection of the environment in the other hand.

Key Words: Economic growth, Environmental degradation, Environmental Problems, pollution, sustainable development.

JEL Classification : O10 ; O 40 ; Q 57

المقدمة:

إن جوهر عملية التنمية هو تحقيق أكفأ استخدام وترشيد للموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة في العيش والحفاظ على بيئة نظيفة، بدل الانسياق وراء النزعة الاستهلاكية الجنونية الفاحشة التي أضرت بكوكب الأرض وغاية العمران البشري، والابتكار هو الوسيلة التي تعطي الموارد قدرة جديدة على خلق الثروة، فلا ابتكار بالتأكيد يخلق الموارد وليس هناك شيء يدعى مورداً حتى يجد الإنسان له استخداماً في الطبيعة وبالتالي يعطيه قيمة اقتصادية. ومن ثم وجب الاهتمام بتنمية البشر من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فالتنمية المستدامة هي نخط جديد من التنمية لا تقتصر على المردود الاقتصادي وزيادة الإنتاج، بل مراعاة شروط هذا الإنتاج من حيث قيمة وكمية الموارد المستعملة، وما تخلفه التنمية من انعكاسات على البيئة. فقد تم الربط بين حماية البيئة والتنمية المستدامة، فحماية البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمور لا بد منها للتنمية المستدامة. ولقد ناقشت قمة ريو المسودة النهائية لوثيقة (أجندة القرن 21) والتي تعتبر أكبر محاولة جديدة في التاريخ للتوفيق بين التوجهات المتضاربة للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. ومما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هي آثار النمو والتنمية الاقتصادية على البيئة وكيف أدت إلى ظهور التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال معالجة هذا الموضوع إلى إبراز أثر أشكال التنمية على البيئة، وتبيان أسباب تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة لما لها من أبعاد متداخلة.

المناهج المستخدمة: لمعالجة موضوع المقال اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال الإحاطة بمفاهيم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وذكر أسباب التدهور البيئي.

1. تعريف التنمية المستدامة:

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987¹، حيث عرفت على أنها: " تلك التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم". وعرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها، جزئياً أو كلياً".

وعرفها ويليام روكلز هاوس Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: " تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والحفاظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة".

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجدها الطبيعية، وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة

فأنه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، لتستخدم رديفا لها لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فانه يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها. (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت (2007)، ص 23-26) ويقوم هذا التعريف على دعامتين هما: الحاجات الإنسانية Human needs خاصة للفقر، والقيود Constraints التي تفرضها التقنية والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل. (محمد عبد البديع (2006)، ص 316)

إن المجتمعات التي تطبق التنمية المستدامة وتسعى إلى تحسين مستويات الصحة العامة فيها، وتحقيق نوعية حياة جيدة لسكانها على أساس مبدأ العدالة الاجتماعية عليها أن تضمن:

- مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة.
- تقليل النفايات الصلبة والسائلة لأقصى حد ممكن .
- زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.
- استغلال وتطوير الموارد المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.
- مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والفوضى وغياب الأمن واستشراء الخوف.

وتؤكد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول: " إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة ".

فالقضية ليست مجرد وجود مشكلات بيئية يواجهها العالم كما يتصور الكثيرون، بقدر ما هي قضية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في مناطق العالم المختلفة، والتي اصطلح على تسميتها في الأدب التنموي الحديث باسم ظرف التنمية، ذلك أن الحديث عن وقف التدهور البيئي والحد من استنزاف الموارد الطبيعية من خلال استغلالها بشكل عقلاني Rational utilization يتطلب معرفة تفصيلية بالبيئة الجغرافية (المكانية) للمنطقة المستهدفة بالتنمية، لأن هذه المعرفة هي التي يجب أن تقرر خصائص عملية التنمية من خلال أبعادها الرئيسة الأربعة وهي: 1/ مكان التنمية Territorial . 2/ كم التنمية Quntitative . 3/ نوع التنمية Qualitative .

4/ مدة التنمية Temporal

والذي يقرر هذه الأبعاد في نظم التخطيط السائدة في معظم دول العالم هم صناع القرار من سياسيين وإداريين، بالإضافة إلى ظروف التنمية الأخرى والتي لا تقل أهمية عن هذه الأبعاد وهي: الوضع الاقتصادي القائم State of economy . المستوى التكنولوجي السائد Technology . تركيب وتنظيم المجتمع Organization of the community . القيم والعادات والتقاليد السائدة Human values of the community . الطاقة الفكرية في

المجتمع Intellectual capacity . البيئة السياسية Political environment . (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، ص 25-28).

2. التنمية المستدامة ونظرية حدود النمو:

ظهرت نظرية حدود النمو "Limit of Growth" في أكاديمية (دي لينشي) بروما عام 1968 على يد (لين سميث) الذي تحدث فيها عن أساسيات علم السكان، وانتهى إلى حتمية وضع حدود للنمو في السكان وإنتاج الغذاء، والتصنيع واستنفاد الموارد الطبيعية، لأنه يقرر أنه إذا ما استمرت اتجاهات النمو الحالية في تلك العناصر فسيتم الوصول إلى أقصى حدود النمو في وقت ما، في خلال مائة عام على الأكثر حيث يحدث نقص مفاجئ في قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات التقدم واستيعاب نتائجه، وبالتالي انهيار كل مقومات التقدم، ولقد تعرضت تلك النظرية لانتقادات شديدة لما تضمنته من تشاؤم مفرط، ومن هنا ظهرت نظرية التنمية المستدامة. (عبد العزيز قاسم محارب) 2011ص 159). فالتنمية المستدامة لها جذور فكرية تمتد إلى السبعينات من القرن الماضي، فقد تقدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما والمعنون "حدود النمو" Limits to Growth في سنة 1970، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محدثا بذلك نقاشات حادة بين النشطاء البيئيين الذين كانوا في بدايات نشاطهم العالمي وأنصار النمو في درجة الصفر، وبين دعاة النمو مهما كان الثمن.

ولعل أول محاولة للتوفيق بين النزعتين قد تم بحثها سنة 1972 في ستوكهولم خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، حيث شوهذ انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة المصاغ من طرف السيدين اينياشي ساش وموريس سترونج وآخرين، يولي عناية خاصة بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحماية البيئية، وكان مؤتمر ستوكهولم في الواقع هو أول انجاز حقيقي في مجال وضع أسس النظام البيئي العالمي حيث انبثق عن المؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP. ولاحقا أصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN تقرير بعنوان "الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة" عام 1980 وقد اعتبر هذا التقرير رائد في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة. (باتر محمد علي وردم (2003)، ص 186).

مع انتقال الأزمة الايكولوجية إلى بؤرة النقاش السياسي، وأصبحت القضية الوحيدة في العلوم الاجتماعية، وبالنسبة لغالبية علماء الاقتصاد الأخضر لن يكون الاقتصاد المستدام اقتصادا رأسماليا، بل يقترح الاقتصاد الأخضر إدخال تغييرات هائلة وهامة وجذرية في الأسلوب الذي يتم به تنظيم حياتنا الاقتصادية، وجوهره هو الحاجة إلى نماذج وأساليب تفكير جديدة في الاقتصاد ذاته، هذه هي استنتاجات الأشخاص الذين كانوا أول من نبه مجتمع السياسة للأزمة البيئية و قضا وقتا طويلا في دراسة المشكلة وحلولها، وفي هذا يقول ألبرت اينشتاين Albert Einstein: " لا يمكننا أن نحل مشكلاتنا بنفس أسلوب التفكير الذي اتبعناه حينما خلقناها".

إن القصور الذاتي داخل النظام الحالي المدعوم اقتصاديا وسياسيا بحيث يتم استبعاد السياسات التي تقترح خفض الاستهلاك كجزء من التعامل مع الأزمة البيئية، لأنها تهدد مزاوله الأعمال كالمعتاد. (مولي سكوت كاتو (2010، ص157-160).

وقد نص الفصل الرابع من الأجندة (21) التي صدرت عن مؤتمر ريودي جانيرو على أن: "السبب الرئيسي في استمرار تدهور البيئة العالمية هو نمط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، لا سيما في البلدان الصناعية، وتلك مسألة تدعو للقلق البالغ لأنها تفاقم الفقر والاختلال". (مولي سكوت كاتو، ص145).

3. إشكالية استمرار النمو:

إن نظرية التنمية المتواصلة المستدامة قامت لتواجه نظرية حدود النمو فيما استهدفته من تقييد النمو الاقتصادي، حفاظا على البيئة وتجنباً لكارثة محدقة بها إذا استمرت معدلات النمو بالمستويات السائدة، وبديلاً عن ذلك تستهدف نظرية التنمية المستدامة استمرار النمو الاقتصادي في وجود المعطيات الأخرى السابق ذكرها حيث تدخل البيئة كمتغير أساسي في النشاط الاقتصادي الذي يستهدف النمو.

استمرار النمو في البلدان النامية بصفة خاصة هو غاية نظرية التنمية المتواصلة في ظل فروضها المعروفة، وينبثق من هدف استمرار النمو هدف آخر هو مواجهة الفقر والتخفيف من حدته لأن الفقر من العوامل السلبية في حماية البيئة، كما أن البلدان النامية جزء من الاقتصاد القائم على الاعتماد المتبادل بين سائر أجزائه فضلاً عن أن توقعات النمو في الدول النامية تعتمد على مستويات وأنماط النمو في الدول المتقدمة، ويمكن للنمو الاقتصادي أن يتواصل في البلدان الصناعية دون إحداث بالبيئة إذا استطاعت هذه الدول مواصلة التحول في إستراتيجيات نموها نحو أوجه نشاط أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة وتحسين كفاءة استخدامها.

لقد بات مسلماً في فكر التنمية الاقتصادية وجوب اتجاه الدول النامية إلى زيادة التصدير خاصة مع تزايد الاستيراد المصاحب لتنفيذ برامج التنمية. لذلك تغدو إعادة توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية ضرورة للتنمية المستدامة التي تنطوي على ما هو أكثر من مجرد النمو حيث تتطلب تغييراً في مضمون النمو يجعله أقل كثافة في استخدام الموارد الطبيعية والطاقة وجعل آثاره أكثر إنصافاً. وهذا التحول واجب في إطار تحولات أخرى لازمة للحفاظ على رأس المال الطبيعي والموارد الطبيعية لاستمرار النمو وتحسين توزيع الدخل وتقليل التعرض للأزمات الاقتصادية. (محمد عبد البديع، ص 323، 324).

3-1- الثقافة الاقتصادية السائدة والمشكلات البيئية: تميزت الثقافة الاقتصادية التي سادت في دول العالم بشقيه النامي والصناعي، منذ نهاية ح 20 مجموعة من القناعات التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة حدة المشكلات البيئية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

إن الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي هو نظام مغلق ومتكامل وقائم بذاته وأصحاب هذا الاعتقاد تناسوا بأن العوائد الاقتصادية المختلفة هي حصيلة استغلال الموارد الطبيعية، ويتجاهل هؤلاء أيضاً التكلفة الاجتماعية والبيئية

التي تنجم عن النشاطات الاقتصادية المختلفة للإنسان، لأنها لا تظهر في قوائم الموازنات العامة للشركات والدول، ولو أخذت هذه التكلفة بالحسبان لتبين أن كثيرا من هذه الشركات سيخرج خاسرا برغم أنه يظهر في قوائم الموازنات رابحا. ولا بد من القول بضرورة أن تعكس أسعار السلع والبضائع المنتجة الكلفة البيئية المتمثلة في استهلاك رأس المال الطبيعي واستنزافه، وذلك حتى يتم تعزيز الوعي بضرورة المحافظة على البيئة وصيانتها، وبالتالي السماح للأسعار بقول الحقيقة الأيكولوجية من أجل أن يتم صنع القرارات التجارية والصناعية ضمن أطر أخلاقية واجتماعية وبيئية وليس فقط ضمن أطر اقتصادية.

وفكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية تندرج تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي، والنمو الأمثل Optimal Growth يحدث عندما تتساوى الكلفة الحدية لتحويل رأس المال الطبيعي مع المنافع الحدية للسكان، وبالتالي إذا كان تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي أعلى من مستوى النمو الأمثل فإن التنمية تكون غير مستدامة.

ونظرة واحدة إلى ما يحدث في العالم فإننا نجد أن الدول المتقدمة الأقل سكانا هي الدول الأكثر استهلاكاً للموارد واستنزافها، وعكس ذلك ما يحدث في الدول النامية الأكثر سكانا، والتي تستهلك موارد أقل (عثمان محمد غنيم، ماحدة أحمد أبو زنت، ص 46). فقلة من السكان تستهلك كميات هائلة من الموارد وتعيش حالة من الرفاهية والبذخ في الوقت الذي تعاني فيه كثرة من الجوع وظروف حياة مهينة للكرامة الإنسانية.

كان القرن العشرون قرنا غير مسبوق في نواحي النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والتغيير البيئي. فعلى مدى مائة عام من 1900 إلى 2000 نما سكان العالم من 1.6 بليون نسمة إلى 6.1 بليون نسمة أي بزيادة 4 مرات، زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تتراوح بين 20 و 40 مرة، مما سمح للعالم ليس فقط باستيعاب (4) أربعة أضعاف عدد السكان، وإنما أيضا بتحقيق مستويات للمعيشة بالغة الارتفاع، غير أن هذا النمو السريع على الصعيدين السكاني والاقتصادي اتخذ أشكالا متباينة في جميع أنحاء العالم، ولم تستفد جميع المناطق من النمو الاقتصادي بشكل متكافئ، ومن ناحية أخرى تحقق هذا بشكل تزامن مع زيادة الاستخدام غير المستدام للبيئة المادية لكوكب الأرض. إن مثل هذه القيم التي شكلت النسيج الأساسي للثقافة الاقتصادية في القرن العشرين، تذكرنا بمقولة دوجلاس موسشيت "Muschetti" التي يقول فيها: "بأن الدول الصناعية الغنية لا تعرف شيئا عن الاستدامة، في الوقت الذي لا تعرف فيه غالبية دول العالم الأخرى شيئا عن التنمية". (أحمد سامر الدعبوسي (2007، ص 16)

إن هذه الأمور جميعها تؤكد وجهة النظر القائلة: بأن المشكلة لا يمكن أن تحل من خلال آلية السوق الحر السائدة، والتي مازالت تحمل كلفة استغلال واستهلاك الموارد الطبيعية، وتسعى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بغض النظر عن أي اعتبارات بيئية، والذي هو دليل على الكمية الكبيرة من الموارد التي تستهلك من رأس المال الطبيعي دون أن يتم تعويضها، لقد كانت هذه الثقافة الاقتصادية السبب الرئيسي في ظهور واستفحال الكثير من المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وخصوصا مشكلات الفقر واللامساواة. و سيبقى عدم قدرتنا على فهم

مصالحنا المشتركة كبشر وغياب العمل الإنساني المشترك نتيجة رئيسة للغياب النسبي للعدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الشعوب وداخلها.

إن سبب التدهور البيئي القائم في عصرنا يتمثل في جهود التنمية المبذولة التي تقوم على أشكال من التخطيط الجزئي وقصير المدى، وتسعى التنمية من خلال ذلك لتحقيق أقصى حد من المكاسب والمنافع، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن المحافظة على التوازن الطبيعي بسبب استنزافها المتسارع للكثير من الموارد، إن الكثير من أشكال التنمية السائدة يعمل على تدهور البيئة ويستنزف الموارد الطبيعية التي تقوم عليها تلك التنمية نظرا للتصميم غير الرشيد لبرامج التنمية هذه، وهذه الحقيقة ليست قاصرة على دولة دون أخرى، بل تشمل الدول الصناعية والدول النامية على السواء. ولعل أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء التدهور البيئي أيضا يتمثل في غياب العمل الإنساني المشترك في مواجهة الأخطار، صحيح أن الأرض واحدة لكن العالم ليس كذلك، فكل مجتمع وكل دولة تسعى لتحقيق الرفاهية لسكانها، بغض النظر عن آثار ذلك على الدول والمجتمعات الأخرى. (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت ص 60) ومن هنا يمكن القول أن عملية المحافظة على البيئة والحيلولة دون هدر الموارد واستنزافها تتطلب شرطين هما: الأول: إنساني أخلاقي حيث لا يجوز إفساد البيئة وتدميرها لأن ذلك يتنافى مع أبسط القيم الإنسانية ومع عمارة الأرض.

الثاني: فهو اقتصادي يقوم على أن كل ما تحويه البيئة من موارد تشكل رأس المال الطبيعي الذي هو أحد عناصر العملية الإنتاجية، ولا يجوز أن يستهلك الإنسان في أي نشاط اقتصادي رأس ماله الحقيقي، وإلا فإن تجارته على المدى القصير والمتوسط ستكون تجارة خاسرة، وسيصل في لحظة ما إلى حالة الإفلاس البيئي، وهذا يدل على غياب رؤية واضحة للكون ولعناصره وللعلاقات المتبادلة بين هذه العناصر التي أودعها الله سبحانه وتعالى فيه.

فمنذ ظهور تقرير "مستقبلنا المشترك" وحتى وقتنا الحاضر شهد العالم فعاليات دولية كثيرة لمناقشة موضوع التنمية المستدامة، تلاحقت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات، ومراجعة بسيطة للأدبيات التي نوقشت في هذه الفعاليات الدولية، تبين أن عالمنا المعاصر يعاني ويواجه العديد من المشكلات البيئية المختلفة في درجة خطورتها، وتؤكد هذه الأدبيات على أن هذه المشكلات ليست ناجمة عن نقص في الموارد أو عجز في مخزون رأس المال الطبيعي لكوكب الأرض، بقدر ما هي محصلة لغياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية في مجال سياسات وأساليب التنمية المطبقة، إنها سياسات تستنزف فيها الطبيعة تحت شعار تحقيق الرفاهية وزيادة النمو الاقتصادي، ويجوع فيها الكثير من أجل رفاهية القليل الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فكان أن ظهرت التنمية المستدامة وسيلة ورؤية جديدة للتغلب على هذه المشكلات، ولكي يتم تطبيق هذه الرؤية بنجاح فإنه لا بد أن يشمل التغيير قيم السكان واتجاهاتهم وعاداتهم وتقاليدهم في المجتمع الإنساني ككل، وهذا ليس سهلا على الإطلاق، لأن تغيير نظام وقيم المجتمع أصعب بكثير من قهر الحدود الطبيعية، ولكن تنفيذ هذه المهمة هو الطريق الوحيد المتاح للتوصل إلى بشرية أفضل، إن أهم ما يجب أن يشغلنا هو ذات الإنسان لا ما يملكه.

لذلك فإن قهر التخلف في دول العالم النامي يجب أن لا يحدث من خلال تتبع هذه الدول لنفس الخطى التي سار بها العالم الصناعي المتقدم، لأن ذلك سيؤدي إلى تكرار نفس الأخطاء التي أدت إلى الوضع الحالي من الاستهلاك غير العقلاني وطغيان النزعة المادية في الدول الصناعية، والذي أدى بدوره إلى تسريع تدهور البيئة الاجتماعية والمادية فيها، إن هذه الأخطاء هي نتيجة حتمية لنسق غير إنساني من القيم المدمر في أغلبيته. يقول اينشتاين في تعليقه على نفس الموضوع: "إن العالم الذي خلقناه نتيجة لتفكيرنا حتى الآن أوجد لنا مشكلات لا يمكن حلها بالتفكير بنفس الطريقة التي كنا نفكر بها عندما خلقنا تلك المشكلات". (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، ص 87,90) إن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب.

ويعلم كل البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو، و أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة. (باتر محمد علي وردم، ص 219).

3-2- تحديد المسؤولية: إن سكان الدول الصناعية يستنزفون من الموارد الطبيعية أضعاف ما يستخدمه سكان الدول النامية، وبالتالي فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية تعني إجراء تخفيضات مضطربة في مستويات الاستهلاك وأنماطه المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وقد يكون ذلك بإجراء تحسينات على كفاءة الاستخدام أو حتى من خلال تغيير أنماط المعيشة ولا بد من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية.

وتقع على الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن إسهامها في التلوث العالمي كان كبيراً وتملك من الكوادر البشرية والفنية والمادية، ما يمكنها من استخدام تكنولوجيات أنظف، وتتطلب التنمية المستدامة الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وفي فرص الرعاية الصحية، وتحسين فرص التعليم. (عبد العزيز قاسم، ص 196) إن حماية الأنظمة البيئية الطبيعية ليست ضرورة فقط لوقف الاستنزاف والتدهور المستمرين للموارد الطبيعية الحية، وإنما أيضاً لما في ذلك من تأثير في المناخ النفسي الذي يعيشه الإنسان المعاصر، الذي يعاني الانقطاع عن الطبيعة الأم، فالطبيعة هي النبع الذي لا ينضب للحياة الثقافية والروحية للإنسان. (محمود الأشرم (2010)، ص 113).

إن معايير التنمية الاقتصادية منتزعة من خصائص ومقومات المجتمعات المتقدمة وذلك على أساس أنها تمثل التنمية التي تصبو إليها الإنسانية كمثال أعلى في كل الحياة الدنيا. (إبراهيم مشورب (2012 ص 166).

كما أن الخروج من حالة التبعية التي تربط دول العالم الثالث بمنظومة النظام الرأسمالي، لا تعني التوقع والانعزال عن العالم، وإنما تعني الاعتماد على أقصى تعبئة للموارد المحلية المتاحة والممكنة، من أجل بناء قدرات اقتصادية تضمن الانطلاق نحو التنمية.

4. أبعاد وأهداف التنمية المستدامة:

1.4. أبعاد التنمية المستدامة: تعبر الأبعاد الثلاثة لمفهوم التنمية المستدامة عن طبيعته المتعددة الاختصاصات بشكل واضح. لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد.

● **البعد البيئي:** إن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي، وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل ضرورة ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة و تحقيق التوازن البيئي. وبعبارة أخرى يمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية من الآثار الضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام.

● **البعد الاقتصادي:** يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما تمنح التنمية المستدامة الأفضلية للتكنولوجيات والمعرفة والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة، وتدافع عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تؤخذ في حسابها على المدى البعيد، التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية الطبيعية والنباتية.

● **البعد الاجتماعي:** تتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد الثالث، إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق، الذي يعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة وإعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، وقد أصبح ينظر للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية وهو وسيلة وهدف في آن واحد. (رداوية معمر (2012)، ص106).

تتطلب التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل تلبية احتياجات النمو السكاني الذي يفرض ضغوطا على الموارد الطبيعية، كما أن توزيع السكان وتركيزهم في الحضر له تأثيرات سلبية، تفرض تنمية ريفية نشيطة لإبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتنمية الموارد البشرية من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية، والاستثمار في رأس المال البشري. بتدريب المربين والعاملين والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين، بالإضافة إلى منع التسرب التعليمي، وتطوير التعليم واهتمامه بالكيف وليس بالكم، ويجب على الدول النامية تعليم المزارعين وسكان الريف الذي من شأنه أن يؤدي إلى حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي. (عبد العزيز قاسم محارب، ص197).

وعليه ستحافظ الأجيال الراهنة - باعتبارها مدفوعة بهم الإنصاف - على اختيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة والدول المختلفة من الشمال إلى الجنوب، وتمر المصالحة بين البيئة والاقتصاد عن طريق هذه الضرورة المزروجة للإنصاف.

2.4. أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية نوجزها فيما يلي:

- صيانة قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها من منطلق أنها تعتبر الرصيد الاستراتيجي للتنمية المستدامة.
 - إنعاش النمو الاقتصادي مما يتسنى له الاستمرار والتواصل من خلال تغيير أنماطه وتوجهاته في الإطار البيئي السليم.
 - إعادة توجيه التقانة المعاصرة بما يحقق ما يمكن أن نطلق عليه التقانة الحميدة أو المرشدة بيئياً.
 - مواجهة الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وطاقة ومياه عذبة وغيرها بالقدر الذي لا يفسد البيئة ولا يؤدي في الوقت ذاته إلى تدهورها واستنزافها من أجل الأجيال القادمة. (رداوية معمر، ص107).
- ونشير إلى أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا توفرت جملة من المبادئ والمركبات أو الدعائم التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

3.4. مبادئ (عناصر) التنمية المستدامة: تفهم العلاقة بين التنمية من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى، على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو أو تنمية اقتصادية يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مستنزفة أو مدمرة، فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فإن ترشيد استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي (خالد مصطفى قاسم، 2007، ص33). وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية واستمراريتها، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة.

- استخدام أسلوب النظم **systems approach** في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيراً مباشراً في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبتها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة، فمشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية.

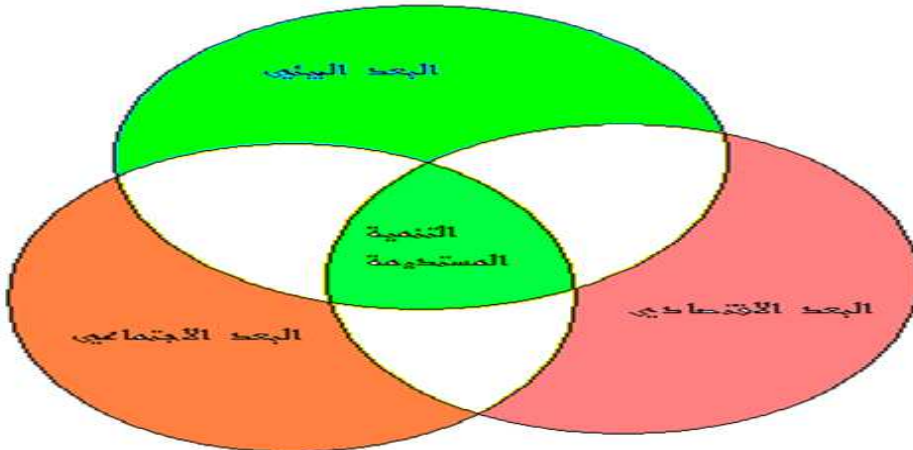
- المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قرى، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل **Development From Below** يتطلب تحقيقها بفعالية توفير شكل مناسب من اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.

لقد وضعت أجندة 21 علاقة تكاملية وتعاونية بين عدة أطراف لتحقيق التنمية المستدامة وهي: المنظمات الدولية، الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني، وأكدت الأجندة على أهمية العمل القاعدي الرأسي لتحقيق أهداف الأجندة المسطرة وإعطاء الدور الأكبر للجماعات المحلية في العملية (Bonnet ; 2006 ; p47) هذا وتعتبر الموارد البشرية أو السكان وفعاليتها الاقتصادية، الأساس في استغلال الموارد الطبيعية، وما فيها من تنوع حيوي، بهدف إسعاد الإنسانية، إلا أن التزايد الكبير في الموارد البشرية خاصة في القرن الحالي، يطرح تساؤلات كثيرة حول سعادة هذا الإنسان. (محمود الأشرم، ص184).

5. الثروة البشرية محور التنمية المستدامة:

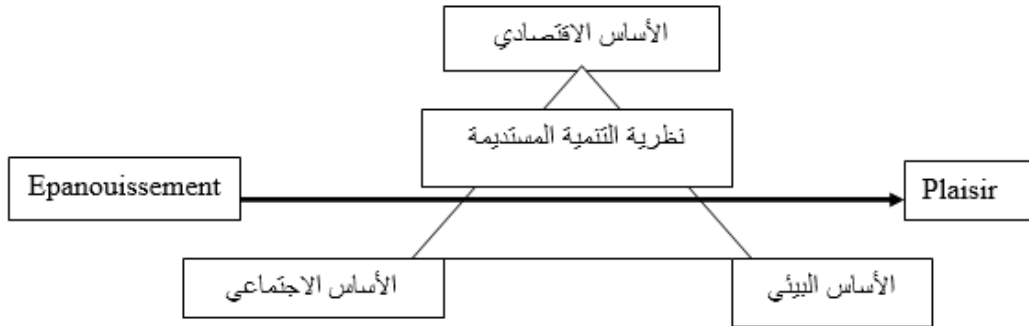
إن التنمية البشرية عنصر حيوي من أجل التنمية المستدامة، واستمرارية تحسين مستوى المعيشة للبشر وتلبية احتياجاتهم هو الهدف الأساسي، فالتنمية ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو. ويتطلب ذلك تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين الأجيال وإتباع أصول الحكم الرشيد، وتوزيع عادل للثروة ومكافحة الفساد، وضمان مشاركة المجتمع في اتخاذ قرارات التنمية، وتوافق السياسات المتبعة مع ثقافة المجتمع وقيمه. (عبد العزيز قاسم محارب، ص184).

كما يوضح الشكلان (1) و (2) العلاقة الوطيدة بين الأبعاد الكبرى للتنمية المستدامة
الشكل رقم (1): تداخل وترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة



Source : Le Cœur Laurence. L'entreprise au cœur du développement durable. Gereso édition. Le Mans ; 2010. p21.

الشكل رقم (2): أسس نظرية التنمية المستدامة



Source: Baddache F. Le développement durable. Troisième tirage, Edition Eyrolles. Paris. 2010. p15 .

إذن فالتنمية المطلوبة تسعى إلى تقدم البشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد وتكييف التنمية والتقنية المؤسسية بتناسق يعزز الإمكانات والاستدامة والمساواة والتمكين من تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم، وإنها تعتبر النمو الاقتصادي جوهرها ولكنها تؤكد ضرورة الانتباه على نوعيته وتوزيعه بين السكان وصلته بحياة البشر واستدامته على المدى الطويل. (عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعيمي (2010)، ص 28-30).

الخاتمة:

نشأت نظرية التنمية المستدامة من نتاج جهد فكري عبر العقود الأخيرة من القرن العشرين، بدأت بفكرة التنمية البيئية في إطار استراتيجيات الاعتماد على الذات، حتى وصلت إلى المفهوم الحالي للتنمية المستدامة، وارتبط ظهورها بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم وهذه المشكلات هي الانتشار الواسع والمتزايد للفقر والتدهور المستمر للبيئة الطبيعية. ومع ظهور نظرية حدود النمو "Limit of Growth" في أكاديمية (دي لينشي) بروما عام 1968 على يد (لين سميث) والتي أقرت بأنه إذا ما استمرت اتجاهات النمو الحالية في السكان وإنتاج الغذاء، والتصنيع واستنزاف الموارد الطبيعية سيتم الوصول إلى أقصى حدود النمو في وقت ما، في خلال مائة عام على الأكثر حيث يحدث نقص مفاجئ في قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات التقدم واستيعاب نتائجه، وبالتالي انخيار كل مقومات التقدم، ولقد تعرضت تلك النظرية لانتقادات شديدة لما تضمنته من تشاؤم مفرط، ومن هنا ظهرت نظرية التنمية المستدامة. واستمرار النمو في البلدان النامية بصفة خاصة هو غاية نظرية التنمية المتواصلة في ظل فروضها المعروفة، وينبثق من هدف استمرار النمو هدف آخر هو مواجهة الفقر والتخفيف من حدته لأن الفقر من العوامل السلبية في حماية البيئة، كما أن البلدان النامية جزء من الاقتصاد القائم على الاعتماد المتبادل بين سائر أجزائه فضلاً عن أن توقعات النمو في الدول النامية تعتمد على مستويات وأنماط النمو في الدول المتقدمة، ويمكن للنمو الاقتصادي أن

يتواصل في البلدان الصناعية دون إجحاف بالبيئة إذا استطاعت هذه الدول مواصلة التحول في استراتيجيات نموها نحو أوجه نشاط أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة وتحسين كفاءة استخدامها. وقد تميزت الثقافة الاقتصادية التي سادت في دول العالم بشقيه النامي والصناعي، منذ نهاية ح ع 2 بمجموعة من القناعات التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة حدة المشكلات البيئية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ما كان دافع للاهتمام بالتنمية المستدامة. والتي تعبر عن ثلاثة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية. ومن أهدافها صيانة قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها، وإنعاش النمو الاقتصادي مما يتسنى له الاستمرار والتواصل من خلال تغيير أنماطه وتوجهاته في الإطار البيئي السليم. ولتحقيق ذلك لا بد من استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة والمشاركة الشعبية الفاعلة. النتائج:

إن المجتمعات التي تطبق التنمية المستدامة وتسعى إلى تحسين مستويات الصحة العامة فيها، وتحقيق نوعية حياة جيدة لسكانها على أساس مبدأ العدالة الاجتماعية عليها أن تضمن: مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة، المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية واستغلال وتطوير الموارد المحلية.

فكرة التنمية المستدامة تندرج تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي، والنمو الأمثل Growth optimal يحدث عندما تتساوى الكلفة الحدية لتحويل رأس المال الطبيعي مع المنافع الحدية للسكان، وبالتالي إذا كان تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي أعلى من مستوى النمو الأمثل فإن التنمية تكون غير مستدامة.

إن سبب التدهور البيئي القائم في عصرنا يتمثل في جهود التنمية المبذولة التي تقوم على أشكال من التخطيط الجزئي وقصير المدى، وتسعى التنمية من خلال ذلك لتحقيق أقصى حد من المكاسب والمنافع، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن المحافظة على التوازن الطبيعي بسبب استنزافها المتسارع للكثير من الموارد.

من أهداف التنمية المستدامة مواجهة الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء، طاقة، مياه عذبة وغيرها بالقدر الذي لا يفسد البيئة ولا يؤدي في الوقت ذاته إلى تدهورها واستنزافها من أجل الأجيال القادمة.

إن تحقيق النمو أو التنمية الاقتصادية يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مستنزفة أو مدمرة، فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فإن ترشيد استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني يساهم في تحقيقه.

المراجع المستعملة:

- الأشرم حمود (2010)، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربيا)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- باتر محمد علي وردم (2003)، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- حلاوة جمال ، علي صالح (2009)، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- خالد مصطفى قاسم (2007)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الدعبوسي أحمد سامر (2007)، التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
- رداوية معمر (2012)، في التنمية المستدامة التلوث البيئي قرائن مالية للحماية، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العذاري عدنان داود محمد ، هدى زوير مخلف الدعيمي (2010)، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية – نظرية وتحليل في دول عربية مختارة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- غنيم عثمان محمد ، ماجدة أحمد أبو زنت (2007)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- كاتو موللي سكوت (2010)، الاقتصاد الأخضر (مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق)، ترجمة علا أحمد إصلاح ، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية للطباعة، القاهرة.
- محارب عبد العزيز قاسم (2011)، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- محمد عبد البديع (2006)، الاقتصاد البيئي والتنمية، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة.
- مشورب إبراهيم (2012)، التخلف والتنمية (دراسات اقتصادية)، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- Bonnet C (2006), Marché et développement durable un modèle gagnant, Editions Alpha, Alger,
- Baddache F (2010). le développement durable. Troisième tirage ; Edition Eyrolles. Paris.
- Le Cœur Laurence (2010). L'entreprise au cœur du développement durable. Gereso Edition. Le Mans.